صوت البحرين

Voice of Bahrain
PO Box 65799، London NW2 9PL
Email: info@vob.org،
Web Site: www.vob.org

العدد 449، يونيو 2020، شوال 1441 هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

في عيد الفطر تجلت مشاعر الحرية والوطنية

على مدى العقود السابقة لم يترك الخليفيون للبحرانيين مجالا للهدوء والراحة والاستمتاع بالمناسبات الوطنية او الدينية. فعندما يسعى المواطنون للاحتفاء بذكرى الاستقلال في منتصف اغسطس من كل عام تواجههم قوات الامن والشغب الاجنبية بالقمع والسجن. وعندما يستقبلون المناسبات الدينية يهرع الطغاة لاصدار القوانين والتهديدات باصدار قائمة من الممنوعات: لا تناقشوا التاريخ الاموي، لا تستنكروا على يزيد قتل حفيد رسول الله وسبي عياله، لا تتعرضوا لمعاوية، لا تستخدموا مكبرات الصوت، لا تناقشوا الاوضاع السياسية. واذا سعى بعضهم للتعبير السلمي عن رأيه بالاحتجاج او التظاهر كان جلاوزة الطاغية له بالمرصاد للانتقام منه والتنكيل به، حتى لو كان الاحتجاج مرتبطا بأمر خارجي، ولا علاقة له بالامن الخليفي. وهذا ما حدث في ابريل 1980 عندما تظاهر المواطنون احتجاجا على اعدام الشهيد السيد محمد باقر الصدر على يدي النظام العراقي. فكانت النتيجة اعتقال العشرات وقتل الشهيد جميل العلي تحت التعذيب، وبعده كريم الحبشي والشيخ جمال العصفور. ويتخذ الامر ابعادا اجرامية عندما ينتقم الخليفيون من المواطنين لانهم احتجوا على جرائم اعداء الامة. ألم يقتلوا الشهيد محمد جمعة الشاخوري في سبتمبر 2001 عندما خرج محتجا ضد الصهاينة عندما قتلوا الشهيد محمد الدرّة؟ ولا يقل القمع ضراوة اذا امتنع المواطن عن كل ذلك، واكتفى بتغريدة قصيرة للتعبير عن موقفه ازاء قضية تهم الوطن والمواطنين، كانتقاد العدوان الخليفي على اليمن وتوريط البحرين في حرب لا ناقة لشعبها فيها ولا جمل. عندها يكون معرضا للسجن ثلاث سنوات على ا لاقل كما حدث لفاضل عباس او خمس سنوات لنبيل رجب. اما اذا وقعوا عريضة للمطالبة بالدستور الشرعي الوحيد في تاريخ البلاد الذي ألزم الخليفيون به انفسهم قبل قرابة خمسة عقود، فان مصيرهم الى السجن كما حدث مع الشيخ علي سلمان في ديسمبر 1994. وان احتجوا على ذلك وانتفضوا بشكل جماعي كان الموت بانتظارهم في اولى لحظات انفجار مشاعرهم، وهذا ما حدث للشهيدين هاني الوسطي وهاني خميس في ديسمبر 1994. اما اذا طالب المواطنون باصلاح سياسي حقيقي وانتشروا في الشوارع فان الرصاص هو لغة التفاهم معهم. وهذا ما حدث في 14 فبراير 2011، عندما قتل سفاحو الطاغية اول شهداء الثورة، علي عبد الهادي مشيمع. ولم يسلم من قمع الطاغية وعصابته نساء البحرين. فما تزال السيدة زكية البربوري تقبع وراء القضبان، محرومة من اولادها واهلها، وهي المهندسة القديرة ذات الضمير الحي والمشاعر الانسانية ا لمرهفة. وما اكثر النساء اللاتي اضطهدهن الحكم الخليفي، ومنهن الاعلامية نزيهة سعيد التي استحضرت في الاسابيع الاخيرة الذكرى التاسعة لما واجهته من تعذيب وتنكيل عندما اعتقلها الطغاة بسبب ممارستها نشاطها الاعلامي. واشارت بوضوح للتعذيب الذي حل بها على يدي احدى الجلادات التي ذكرتها بالاسم، والتي ما تزال تحظى بحماية النظام الذي امرها بمواصلة تعذيب السجينات البحرانيات الاخريات.

وبينما يحتفي المسلمون بعيد الفطر المبارك تعبيرا عن فرحتهم باداء تكليفهم الشرعي، فان البحرانيين ليس مسموحا لهم ذلك. فبعد شهر من التهديدات الخليفية المتواصلة واستدعاء أصحاب المآتم والخطباء ومطالبتهم بعدم استخدام مكبرات الصوت لتلاوة القرآن الكريم او قراءة ادعية الصوم، استقبل المواطنون عيد الفطر بنفوس تتعالى عن الاذى والحزن وتتطلع للحياة الكريمة. ولكن هل يستطيع احرار البلاد ان ينسوا ان عليهم واجبا وطنيا لا بد ان يؤدوه في يوم العيد. لقد اعتاد المواطنون ان يبدأوا عيدهم بمجالس عزاء لاستذكار حفيد رسول الله وما حل به على ايدي النظام العائلي الذي انقلب على النظام الاسلامي واعاد النظام الجاهلي للتحكم بالمسلمين وسلب حرياتهم. ومنذ تسعة اعوام أضيف استشهاد الشاب علي جواد الشيخ الى قائمة الاحزان. ففي عيد الفطر من العام 2011 فجع الخليفيون عائلة هذا الشاب بقتله عندما خرج مع مجموعة من الشباب محتجين ضد الحكم الخليفي الجاهلي. وكما هو معروف فان شعب البحرين وفيٌّ لشهدائه، لا ينساهم ولا يتخلى عنهم ولا يقبل بحماية قاتليهم. ولذلك

البقية على صفحة 8

* يتواصل ارتفاع الاصابات بفيروس كورونا المستجد، ومعه تصاعد أعداد المصابين بالفيروس لتتجاوز 7000. بحسب جامعة جون هوبكنز. وارتفعت حالات الإصابات كذلك في عدد من دول الخليج والمنطقة، مما يزيد المخاوف من أن حالات الاصابة لم تصل الذروة بعد. ويتزايد القلق من تفشي الفيروس في البحرين نظرا لضعف الإمكانات الصحية والبنى التحتية القادرة على استيعاب المصابين وخاصة ممن هم في حالة حرجة.

* طالبت منظّمة سلام للديمقراطيّة وحقوق الإنسان حكومة البحرين بالإفراج عن كلّ سجناء الرأي، وانتهاج أسلوب الحوار مع المعارضة، والحلول السلميّة على مبدأ الشراكة السياسيّة. وقالت المنظّمة في تقريرها الذي أصدرته بعنوان »من هو سجين الرأي«؛ »إنّ حرية الرأي والتعبير هي أوكسجين حياة المجتمعات الديمقراطيّة، ورأت أنّ البحرين تعمل على تقييد حرية الرأي والتعبير إلى حدّ المصادرة، الأمر الذي أدّى إلى أزمة سياسيّة عميقة بين الشعب والحكومة، وإلى اعتقال الآلاف بسبب نشاطهم السياسيّ والحقوقيّ «

* في 5 مايو جددت النيابة الخليفية حبس المواطن سلمان ناجي 15 يوما على ذمة التحقيق بسبب اتهامه برفع نداء (الله أكبر) من سطح منزلهم. وكانت السلطات قد اعتقلت ناجي في منتصف شهر أبريل الماضي، وألصقت له تهمة رفع التكبير من سطح المنزل، وقررت وقتها حبسه 15 يوما على ذمة التحقيق، وجددت حبسه مرة اخرى.

* في يوم عيد الفطر توافدت عائلات الشهداء على المقابر لزيارة لحود ضحايا القتل الخليفي. وراعى هؤلاء ضوابط التباعد الإجتماعي في ظل تفشي وباء كورونا. ومنذ أول أيام العيد استذكر المواطنون الشهيد علي الشيخ الذي قتل في صباح العيد (31 اغسطس 2011) في جزيرة سترة، ولحقه بعد عام الشهيد حسام الحداد الذي أردته قوات المرتزقة برصاص الشوزن في جزيرة المحرق في العام 2012. وتزامن عيد الفطر هذا العام مع ذكرى مجزرة الدراز التي استشهد فيها 5مواطنين في محيط منزل آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم، بسبب دفاعهم عن مقامه وتنظيم اعتصام سلمي احتجاجا على إسقاط جنسيته ومحاكمته الجائرة. وعكف المواطنون في البحرين على تنظيم زيارات لقبور الشهداء في صباح عيد الفطر المبارك لإظهار التضامن مع و ولم تمنع هذه الظروف الإستثنائية تنظيم الزيارات بشكل رمزي من مجموعات متفرقة، كما أطلق مواطنون حملة على وسائل التواصل الإجتماعي لتقديم التهاني بمناسبة العيد لعوائل المعتقلين والشهداء وعدم تفويت فرصة تجديد العهد التي اعتادوا عليها سنويا.

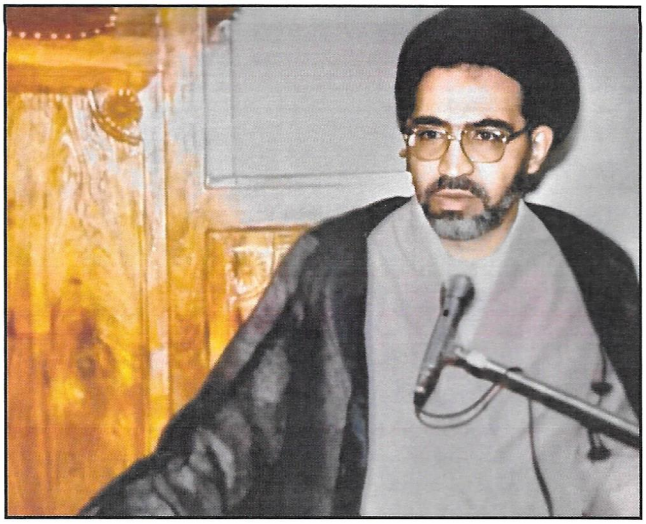

ثلاثة اعوام على قتل شهداء الفداء

الشيخ حسين الديهي في تغريداته: كلما قرأت في سيرة #شهداء_الفداء انحني إجلالاً وإكباراً لهم وأقف خجلاً أمام سيرتهم العطرة المليئة بالصفاء والنقاء والطهر ، فهم الراحلون جسداً والباقون بيننا روحاً وفكراً وعطاءً ودرساً

23 مايو 2017، هو ذكرى الجريمة البشعة التي أقدم عليها النظام في اقتحام ميدان الفداء بالدراز وما تسبب به من سقوط شهداء وجرحى واعتقالات وإقامة جبرية بحق #آية_الله_قاسم إلا أن لهذا اليوم دروس عديدة: قيادة ربانية حكيمة لم يكسر هيبتها بطش النظام وإرادة شعب لا تهزم يتجدد.

السيد علوي الغريفي يرثي والده السيد أحمد الغريفي الذي استشهد في في 27 يوليو 1985

مِنْ آخر المسرى رأيتكَ عائدا ... تُلقي جراحَكَ للحياةِ قصائدا
تمضي فتزدادُ اقتراباً .. بينما ... يزدادُ وهْمُ الموتِ عنكَ تباعُدا
من أين أبدأ في رثاكَ وما يقـ ... ـولُ الإبنُ حين يشاءُ يَرثي الوالدا
! لم أرثِ فقدكَ فيزمانيَ إنّما ... أرثي بغيبتكَ الزمانَ الفاقدا!

عام على قتل ثمانية شباب بالقطيف

في 11مايو 2019 استشهد ثمانية من شباب القطيف بأيدي قوات الطوارئ والمباحث والمهمات الخاصة التابعة لأمن الدولة السعودي في حي سنابس بجزيرة تاروت شرق السعودية. وهذه اسماء الشهداء: فهد عبد الله آل ربح، محمد سعود أبو كبوس، عقيل نبيل آل جوهر، حسن عبدالله النمر، علي عبدالله النمر، محمد عبدالله النمر، هادي طارق الفرج، أحمد طارق الفرج". وارتكبت السلطات السعودية المجزرة الجديدة، بعد مجزرة اعدام 37 معتقلاً أغلبهم من الشيعة.

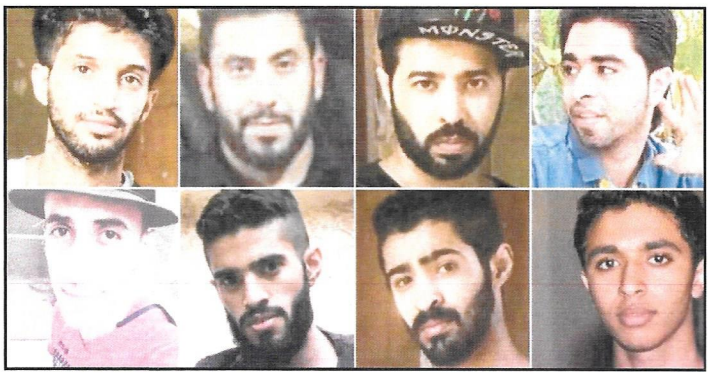

بمناسبة اليوم العالمي للصحافة في 3 مايو قدمت النائبة بالبرلمان البريطاني عن الحزب الوطني الاسكوتلاني، مارجريت فرير، عرضية تدعو لاطلاق سارح الصحافيين المسجونين بسبب ممارستهم مهنتهم. وطالبت الحكومة البريطانية بتقديم معلومات مستفيضة عن أنشطتها فيما يتعلق بحملتها العالمية لحرية وسائل الإعلام التي أطلقت العام الماضي، وأن تدين علناً وتحاسب الحكومات التي تظهر في أسفل أحدث مؤشر عالمي لحرية الصحافة لمنظمة مراسلون بلا حدود, بما في ذلك البحرين والمملكة العربية السعودية.

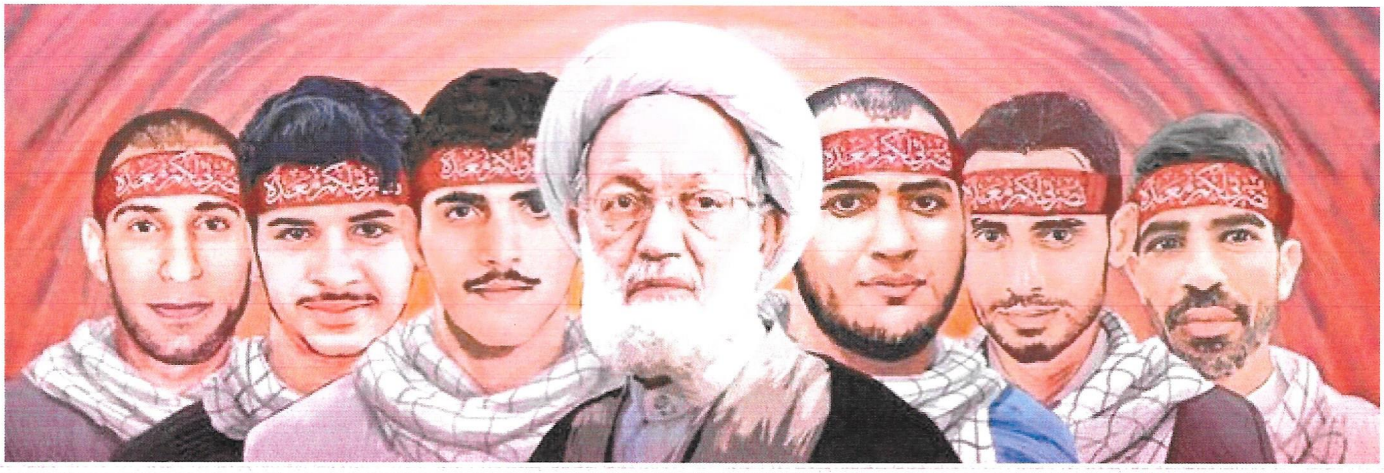

من يسرق صندوق الثروة السيادية في البحرين؟

*البحرين اليوم Kالأربعاء ٢٠ مايو ٢٠٢٠

صندوق ثروة سيادية هو صندوق مملوك من قبل دولة يُنشأ عادة من فوائض ميزان المدفوعات، عائدات الخصخصة، الفوائض المالية، الأراضي، الشركات والأسهم. ولا يشمل تعريف صناديق الثروة السيادية أصول احتياطي العملات الأجنبية التي تحتفظ بها السلطات النقدية لأغراض التقاعد أو السياسة النقدية. ويتمثل الطموح الأساسي لصندوق الثروة السيادي في جمع المدخرات الوطنية طويلة الأجل لصالح الأجيال المقبلة، وذلك بتنويع الاستثمارات على الصعيدين القطاعي والجغرافي.

يعود أول تأسيس لصندوق سيادي إلى العام 1953 حيث أنشأته دولة الكويت تحت اسم الهيئة العامة للإستثمار، وتبلغ قيمة أصوله قرابة 600 مليار دولار. ويعتبر صندوق الثروة السيادية في النرويج الأكبر في العالم إذ تقدر قيمة أصوله بحوالي 1 تريليون دولار. ويتلقى الصندوق عائدات الدولة النفطية لإدارتها وتمويل برنامج الرعاية الاجتماعية الحكومي السخي عند جفاف آبارها من النفط والغاز، ويستثمر صندوق الثروة السيادي إيرادات النرويج من إنتاج النفط والغاز في الأسهم والسندات الأجنبية والعقارات.

ونمت الصناديق في منطقة الشرق الأوسط التي تضم 4 من أكبر 10 صناديق في العالم، فيمثل حجم هذه الصناديق الأربعة، 40% من إجمالي أصول الصناديق السيادية على مستوى العالم. أبرز تلك الصناديق صندوق الاستثمارات العامة السعودي الذي يدير حوالي 360 مليار دولار من الأصول. ويوجد في الإمارات العربية المتحدة ثلاثة صناديق سيادية مبادلة، وهيئة الإمارات للاستثمار، وأقواها جهاز أبوظبي للاستثمار (ADIA)الذي يدير أصولا تقدر ب 800 مليار دولار.

وأسست البحرين عام 2005، "ممتلكات" وهو صندوق الثروة السيادية الخاص بها، والذي يمتلك الآن أصولا بأكثر من 30 مليار دولار في أكثر من 60 شركة في 14 دولة. تستثمر ممتلكات في الأصول غير المتعلقة بالنفط والغاز في مختلف القطاعات بما في ذلك التعليم، الطيران، الرعاية الصحية، المستهلك، الخدمات المالية، التصنيع، العقارات، السياحة والخدمات اللوجستية.

وأما داخليا فإن أبرز الشركات المحولة إلى الصندوق هي شركة الألمنيوم" ألبا" وحلبة البحرين الدولية التي تقام عليها سباقات الجائزة الكبرى برعاية ولي العهد الخليفي سلمان الخليفة.

وعند إجراء مقارنة بين ملكية الصناديق السيادية في الدول الخليجية وبين الصناديق المماثلة في دول نفطية أخرى مثل مملكة النرويج، فيلاحظ أن الملكية في الأخيرة تعود للدولة وللشعب وليس للحكومة أو للعائلة المالكة. فالحكومات المتعاقبة تتولى إدارة هذه الصناديق واستثماراتها، ولكنها لا تتملكها، ويكون دور العائلة المالكة هو تشريفي فقط، ولا تتدخل في أمور الحكم، فيبقى الشعب والأجيال المقبلة هي المالك لأكبر صندوق ثروات في العالم، في بلد يبلغ انتاجه النفطي اليوم أقل من مليوني برميل، فيما تبلغ نفوسه أكثر من ٥ مليون نسمة بقليل.

أما في الدول الخليجية وفي مقدمتها السعودية والبحرين، فإن العائلة الحاكمة هي الحكومة وهي الدولة، وهي المالك لصندوق الثروة السيادية. فالحكومات غير منتخبة شعبيا، وتسيطر العائلة الحاكمة على كل وزاراتها السيادية والخدمية، كما هو عليه الحال في البحرين. فرئيس الوزراء يمكث في منصبه منذ استقلال البلاد قبل قرابة الخمسة عقود، فيما يستحوذ أفراد من العائلة على الوزارات السيادية كالمالية والدفاع والداخلية والخارجية والنفط وغيرها.

وتخضع إدارة هذا الصندوق إلى العائلة الخليفية، ويبرز هنا دور ولي العهد الخليفي سلمان المولع بسباق الجائزة الكبرى للسيارات الذي يجري كل عام في حلبة الصخير الدولية. فالصندوق يمتلك شركة مكلارين البريطانية للسيارات وهي صاحبة فريق فورمولا ١ لسباقات السيارات. وهذه الشركة التي استثمر فيها ولي العهد، متعثرة وتواجه أزمة مالية دفعتها إلى التقدم بطلب للحصول على قرض من الحكومة البريطانية بقيمة ١٥٠ مليون دولار، لكن الحكومة البريطانية رفضت الطلب.

ومع اشتداد الأزمة الإقتصادية في البحرين فإن البحرانيين يطرحون سؤلا مشروعا، في ظل العجز في الموازنة والتضخم وفرض الضرائب، لماذا لا تستخدم العائلة الحاكمة ثروات ممتلكات لحل الأزمة؟ ولماذا تلجأ السلطات إلى الدين الخارجي الذي تجاوز عتبة ال ١٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتجاوز الـ ٣٠ مليار دولار. لماذا تلجأ السلطات إلى سداد ديون البلاد بالديون؟ لماذا لا تستخدم ثروات الصندوق البالغة ٣٠ مليار دولار لحل الأزمة الاقتصادية بدلا من إرهاق كاهل المواطن بالضرائب، وكاهل الأجيال القادمة بالديون؟

إن هذه السياسات الإقتصادية تثبت بأن هذا الصندوق السيادي تتحكم فيه وتتملكه العائلة الحاكمة وليس لشعب البحرين، حاله كحال شركات العائلة الأخرى التي تدير ثرواتها في الخارج كشركة "بريمير" التي تدير أصولا لحاكم البحرين في الخارج تقدر بمليارات الدولارات.

لقد دمرت العائلة الخليفية اقتصاد البحرين عبر نهب الثروات على حساب الشعب الذي يعاني الأمرين من قمع وجور وضائقة اقتصادية، واستبداله بالأغراب فيما ينعم الخليفيون بثرواته التي نهبوها طوال أكثر من قرنين من الزمن.

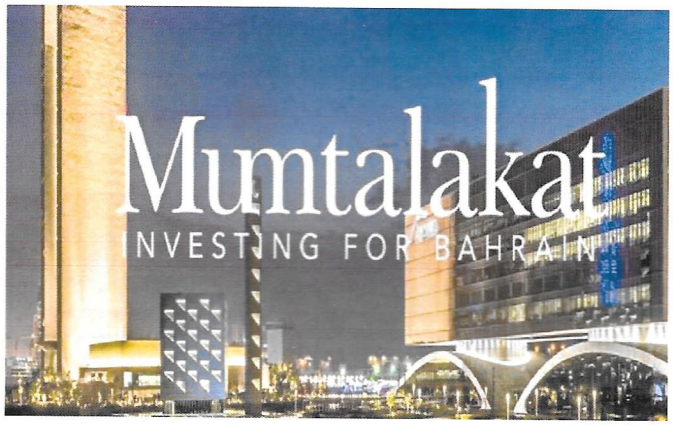

البحرين..قيادات ونشطاء يتضامنون مع السجناء وذوي الشهداء: أنتم عيدنا

في الايام الاخيرة من شهر رمضان المبارك، وقبيل حلول عيد الفطر المبارك، انطلقت حملة وجّه فيها ناشطون وقيادات سياسية ورجال دين التهاني والتبريكات بمناسبة حلول عيد الفطر السعيد إلى سجناء الرأي المعتقلين في سجون البحرين.

الحملة شهدت تفاعلا واسعا على وسائل التواصل الاجتماعي من قبل شخصيات سياسية ودينية أبدو فيها تضامنهم مع السجناء الذين يقضي بعضهم عامه العاشر خلف القضبان الخليفية.

وأرسل المشاركون في الحملة بطاقات معايدة في تسجيلات مصورة عبر وسائل التواصل، أعربوا فيها عن تضامنهم مع السجناء الأحرار ومع عائلاتهم التي تفتقدهم في هذه المناسبة التي يجتمع فيها شمل العوائل.

كما أعرب المشاركون عن تضامنهم مع عائلات الشهداء الذي أزهق النظام الخليفي المجرم أرواحهم ومنهم عائلة الفتى اليافع علي جواد الشيخ (14) الذي استشهد قبل تسع سنوات في يوم العيد، بعد أن أطلق مرتزقة النظام الخليفي قنبلة غاز مسيل للدموع صوبوها نحوه من مسافة قريبة.

وفي الوقت الذي بارك فيه المشاركون في الحملة حلول العيد، أكدوا بأن الفرحة لن تكتمل إلا بإطلاق سراح جميع السجناء السياسيين, وبتقديم قتلة الشهداء ومن أصدر أوامر القتل والمعذبين إلى العدالة.

وفي هذه المناسبة يتقدم كادر وكالة أنباء (البحرين اليوم) بالتهاني والتبريكات للسجناء الأحرار ولذويهم ولعوائل الشهداء راجين العلي القدير أن يمن بالفرج على المعتقلين وأن يكشف هذه الغمة عن هذه الأمة لتعود الأفراح إلى كل بيت بحراني بزوال حكم آل خليفة البغيض.

اما في يوم العيد فقد توجه المواطنون الى المقابر لزيارة قبور الشهداء الخالدين، وقراءة القرآن على ارواحهم الطاهرة.

للتغطية على الانتهاكات الحقوقية..
إلموندو: البحرين تضع رجلها بعالم الكرة الإسبانية

13/5/2020

قالت صحيفة إلموندو الإسبانية إن مملكة البحرين -من خلال رجل "القمع الوحشي" المتهم بالتعذيب ناصر بن حمد آل خليفة- تعزز وجودها في عالم الكرة بمملكة إسبانيا للتغطية على الانتهاكات الحقوقية.

وفي مقال مطوّل بقلم فرانسيسكو كاريون من القاهرة، قالت الصحيفة إن العملية تمت من خلال شركة "إنفينيتي" التي تسيطر منذ عدة أشهر على نادي قرطبة لكرة القدم، وبها وضعت العائلة الحاكمة في البحرين قدمها الأولى في عالم الكرة الإسبانية.

وتعود ملكية تلك الشركة الاستثمارية لولي العهد البحريني، وذلك وفق حسين عبد الله المدير التنفيذي لمنظمة "أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين".

ويقول حسين عبد الله إن "تمويل الشركة يأتي مباشرة من حكومة البحرين، وهو ما يعتبر حالة فساد واضحة تستخدم فيها الأموال العامة لصالح العائلة المالكة".

ويشير إلى أن "العقل المالي" لتلك الأسرة هو سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة (50 عاما)، الابن الأكبر للملك الحالي حمد بن عيسى آل خليفة.

وإذا كان سلمان هو من وفر الأموال اللازمة لشراء نادي قرطبة، فإن الذي يوجد في الواجهة هو شقيقه الأمير ناصر بن حمد آل خليفة (33 عاما)، وهو قائد الحرس الملكي ورئيس وحدة النخبة التي شاركت في الحرب الدموية في اليمن، وهو رئيس اللجنة الأولمبية البحرينية والمجلس الأعلى للشباب والرياضة ومالك نادي البحرين ماكلارين لركوب الدراجات، وفق الصحيفة.

ويضيف حسين عبد الله أن الأمير ناصر نجل الملك حمد بن عيسى آل خليفة "يريد استخدام الفريق في علاقاته العامة ولتلميع صورته".

ويضيف "هناك اتهامات تعذيب قوية للغاية ضد ناصر، والمحكمة العليا في المملكة المتحدة ألغت بالفعل حصانته الدبلوماسية".

ويقول يوسف الحوري -وهو ناشط حقوقي بحريني سحبت جنسيته ويعيش في المنفى بألمانيا- إن ناصر "يحذو حذو تركي آل الشيخ مستشار ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، مالك نادي ألميريا".

ويعرف الناشط الحوري جيدا الأمير ناصر، ويقول "كنت في احتجاج ضده عندما كان هنا في برلين يشارك في منافسة الرجل الحديدي. تعرضنا للضرب".

وبالنسبة للمعارضين البحرينيين الذين يعيشون إما خلف القضبان أو في المنفى، فإن ناصر شخصية رئيسية في القمع الوحشي الذي تمارسه عائلة آل خليفة منذ عام 2011 بمساعدة جيرانها في المنطقة، وفق ما تورد الصحيفة الإسبانية.

وبعد اندلاع الاحتجاجات وفي ذروة الربيع العربي، هدد ناصر علنا بمعاقبة الرياضيين الذين شاركوا في الانتفاضة، وقال "كل من يدعون إلى إسقاط النظام، سيسقط جدار على رؤوسهم. أي شخص متورط في هذا الأمر وشبكات دعمهم سيعاقب. سواء كان رياضيا أو ناشطا أو سياسيا. اليوم هو يوم المحاكمة. البحرين جزيرة وليس هناك مفر".

برلماني فرنسي يطالب الإتحاد الأوروبي بمراقبة أوضاع حقوق الإنسان في البحرين عن كثب

البحرين اليوم – باريس

دعا النائي الفرنسي جان لوك لاغليز حكومة بلاده والاتحاد الأوروبي إلى مراقبة جيدة لأوضاع حقوق الإنسان في البحرين.

ففي منتصف مايو وجه النائب المذكور أسئلة إلى الوزير الفرنسي لأوروبا والشؤون الخارجية بشأن الإنتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في البحرين. وأشار لاغليز في رسالته إلى أن عددا من المنظمات غير الحكومية وثقت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في البحرين من بينها إنتهاكات الحقوق المدنية والسياسية وقضايا التعذيب والإعتداء الجنسي وأساليب الإكراه التي تتبعها الدولة، لافتا إلى أن ن المستهدفين من هذه الممارسات هم, منتقدو الحكومة والمدافعون عن حقوق المرأة والناشطون السياسيون في البلد أو في الخارج.

انتقد لاغليز ظروف السجن السيئة في البحرين مشيرا إلى حرمان المعتقلين من العلاج وسياسات العزل الانفرادي وتقييد الزيارات العائلية والتمييز الطائفي ضد المعتقلين. ولفت لاغليز إن انتهاكات السلطات للحقوق تصل إلى حد إعدام الناشطين, مشيرا بشكل خاص إلى إعدام علي العرب ومحمد الملالي، فيما يواجه محمد رمضان وحسين موسى خطر الإعدام، وفقا لاعترافات انتزعت تحت التعذيب.

أعرب اغليز، في سؤاله لوزير الشؤون الخارجية، عن قلقه في ما يتعلق بالمعاملات اللاإنسانية والمهينة التي يتعرض الناشطون والصحافيون والمحتجون المؤيدون للديمقراطية، مطالبا فرنسا والإتحاد الأوروبي" أن يراقبا جيداً أوضاع حقوق الإنسان في البحرين وخاصة للمعارضين السياسيين.

أمنستي تدعو السعودية لاطلاق السجينات

دعت منظمة العفو الدولية "أمنيستي"، الملك السعودي "سلمان بن عبدالعزيز"، إلى إطلاق سراح ناشطات سعوديات، وصفتهن بـ"مدافعات بارزات عن حقوق المرأة"، بعد عامين من احتجازهن.

وأشارت العفو الدولية إلى اعتقال مجموعة من الناشطات السعوديات في 15 مايو/أيار عام 2018، قائلة: "لقد كن يدافعن سلمياً منذ سنوات عن حق المرأة في المملكة في قيادة السيارات، فضلاً عن إجراء إصلاحات أوسع نطاقاً تتعلق بنظام ولاية الرجل القمعي". وأضافت المنظمة: "في الأيام والأسابيع التي تلت ذلك، اعتقل المزيد من زملائهن الناشطات السلميات كجزء من حملة القمع والتشهير التي تشنها السلطات السعودية"، بحسب بيان على موقع العفو الدولية.

وقالت مديرة البحوث للشرق الأوسط في المنظمة لين معلوف إنه "من المحزن أن عامين قد مرا الآن وما زالت هؤلاء النساء الشجاعات خلف القضبان، لا سيما وأن النساء السعوديات خلال هذه الفترة يتمتعن ببعض الحقوق الجديدة التي ناضلن من أجلها ببسالة."

وأضافت: "وفي السجن، عانى العديد منهن من الضغط النفسي والبدني، بما في ذلك التعذيب، والاعتداء الجنسي، والحبس الانفرادي. ولا يزال عشرات آخريات، رغم الإفراج عنهن، يواجهن المحاكمة استناداً إلى تهم تتعلق بنشاطهن السلمي." وتابعت بالقول إنه "قد حان الوقت لأن تتوقف القيادة السعودية عن استخدام القضاء كسيف مسلط على رقاب الناشطات"، مؤكدة أنه "لا يمكن اعتبار (حملة الإصلاح) في المملكة العربية السعودية ذات مصداقية طالما أن هؤلاء النسوة وغيرهن من الناشطات السلميات ما زلن مستهدفات بسبب عملهن." وطالبت منظمة العفو الدولية السعودية بـ"الإفراج فوراً، ودون قيد أو شرط" عن جميع سجناء الرأي والمدافعين عن حقوق الإنسان المحتجزين لمجرد ممارستهم السلمية لحريتهم في التعبير، وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والتجمع، وفقا للبيان.

وأشارت المنظمة إلى أن 5 ناشطات من بين الـ13 ناشطة اللاتي اعتقلن قبل عامين ما زلن محتجزات وهن: لجين الهذلول، وسمر بدوي، ونسيمة السادة، ونوف عبد العزيز، ومياء الزهراني.

برلماني إسباني يسائل حكومة بلاده عما فعلته إزاء الوضع الحقوقي المريع بالبحرين

وصف النائب في البرلمان الإسباني، خوان بالدوفي، وضع حقوق الإنسان في مملكة البحرين بأنه مريع ومستمر في التدهور، متسائلا عما فعلته حكومة بلاده تجاه هذا الوضع.

نشرت ذلك اليوم الأربعاء منظمة "أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين" في تقرير طويل بالصحيفة التابعة لها والتي تحمل اسم الجمعية كذلك، ورصدت فيه ما قاله النائب البرلماني الإسباني من معلومات تفصيلية عن وضع المعتقلين والمعتقلات في البحرين والانتهاكات التي يتعرضون لها والأشخاص الذين ارتكبوا هذه الانتهاكات.

ونقل التقرير عن بالدوفي أن وضع حقوق الإنسان في البحرين ظل يتدهور باستمرار منذ 2017 حيث أعاد الملك حمد بن عيسى آل خليفة العمل بالمحاكم العسكرية لمحاكمة المدنيين، موضحا أن خمسة أشخاص تم إعدامهم منذ ذلك العام وثمانية يواجهون الإعدام الوشيك، وذلك رغم دعوة الاتحاد الأوروبي للحكومة البحرينية إلى وقف الإعدامات والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين ووقف محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية.

وقال بالدوفي إن العديد من المواطنين البحرينيين يُعاقبون لتجرئهم على كسر الصمت ضد الانتهاكات المتزايدة لحقوق الإنسان التي تحدث في البحرين دون تحقيقات نزيهة ودون تحميل أي مسؤولية جنائية ضد الجناة من قبل هيئات مراقبة حقوق الإنسان.

القوة الدافعة للدولة البوليسية

وأوضح أن جهاز الأمن في البحرين هو القوة الدافعة وراء أزمة حقوق الإنسان في المملكة، قائلا إن التركيبة الداخلية "للدولة البوليسية" تقوم فيها وزارة الداخلية بالقمع الممنهج، والممارسات الوحشية.

ونقل عن تقرير لمنظمة "أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين" أن أكثر من ألف حالة من الانتهاكات التي تضمنت أكثر من ثلاثة آلاف انتهاك محدد لحقوق الإنسان منسوبة إلى وزارة الداخلية منذ عام 2011 حتى يومنا هذا، شاملة الاعتقال التعسفي والتعذيب والاغتصاب والقتل خارج نطاق القضاء.

وقال إن جهود البحرين المزعومة للتحقيق ومقاضاة أفراد الأمن والمسؤولين كانت غير كافية بشكل خطير. كما لوحظ في تقييم غير معلن لوزارة الخارجية الأميركية في عام 2013، بخلاف الملاحقة القضائية الفاشلة للعقيد مبارك عبد الله بن حويل المري والملازم شيخة نورة بنت إبراهيم آل خليفة، "لا توجد إشارة إلى أن أي مسؤولين يُحاسبون أو يُحاكمون بتهمة الإشراف أو ارتكاب أعمال تؤدي إلى الإساءة أو سوء المعاملة أو التعذيب أو الموت".

لا تطبيق للقوانين

وتجدر الإشارة، وفقا للتقرير، إلى أنه في حين تمت محاكمة المقدم مبارك عبد الله بن حويل المري والملازمة شيخة نورة بنت إبراهيم آل خليفة على الانتهاكات التي ارتكبت ضد العاملين في المجال الطبي، برأت المحكمة المتهمين من جميع التهم. وبعد تبرئته، التقى بن حويل رئيسَ الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة. وكما هو موضح في تسجيل فيديو للاجتماع الذي نشر على موقع يوتيوب، قال المري لرئيس الوزراء: "إذا كانت المشاكل كبيرة، فأنت صاحب الحل". وردا على ذلك، قال رئيس الوزراء: "كما تعلم، تلك القوانين ... لا أحد يستطيع تطبيقها عليك. لا أحد يستطيع أن يلمس هذا الرابط بيننا. من يطبق هذه القوانين عليك يطبقها علينا. نحن جسد واحد".

ولفت بالدوفي الانتباه إلى وضع آلاف السجناء السياسيين السابقين والحاليين في البحرين، ولا سيما الناشطات الأربع المدافعات عن حقوق الإنسان نجاح يوسف وابتسام الصائغ ومدينة علي وهاجر منصور اللاتي تعرضن لسوء المعاملة في جميع مراحل الإجراءات الجنائية، بما في ذلك الاعتقال غير القانوني والاختفاء القسري والتعذيب الجسدي والجنسي والنفسي للحصول على اعترافات، والحرمان من الوصول إلى التمثيل القانوني والمحاكمات الجائرة وظروف السجن غير الإنسانية، وشملت هذه الانتهاكات التهديد بالاغتصاب أو القتل أو السجن ضد النساء أنفسهن وأقاربهن على حد سواء.

أمير التعذيب

وطرح النائب على حكومته سؤالا عن الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة ابن ملك المملكة الملقب بـ "أمير التعذيب" واتهامه بأعمال تعذيب خطيرة في عام 2011. كذلك تطرق إلى قادة المعارضة المعتقلين والمطالبة والعمل على إطلاق سراحهم.

وقفات بلندن تضامنا مع المعتقلين السياسيين بالبحرين (الجزيرة)

وتساءل عما إذا كانت مدريد ستفتح تحقيقا حول المسؤولين البحرينيين المتورطين في التعذيب تحت الولاية القضائية العالمية خاصة حول الشيخ ناصر الذي يتمتع بمنصب رفيع في المجلس الأعلى للدفاع البحريني؟

وقال إن أدلة قد ظهرت على أن الشيخ ناصر أشرف على الاعتقال التعسفي وتعذيب المتظاهرين ونشطاء المعارضة والرياضيين، بعد قمع الحكومة البحرينية العنيف للحركة المؤيدة للديمقراطية عام 2011، مضيفا أنه وبسبب دوره كرئيس للجنة الأولمبية، أنشأ الشيخ ناصر لجنة خاصة لاستهداف وملاحقة أكثر من 150 من أعضاء المجتمع الرياضي الذين شاركوا في الاحتجاجات السلمية.

بيان تقشعر له الأبدان

ونسب إلى الشيخ ناصر تأكيده أن اللجنة الخاصة مصممة خصيصا للقيام بأعمال حكومية انتقامية، داعيا علنا في بيان "تقشعر له الأبدان" للانتقام من المتظاهرين، حتى لو كانوا رياضيين، قائلا إن "البحرين جزيرة وليس هناك مكان للهروب".

وقال بالدوفي إن اثنين من قادة المعارضة الحكومية وأعضاء في منظمات حقوقية بحرينية ومجموعة من سجناء الرأي البارزين الذين سجنتهم المحاكم العسكرية في عام 2011، ذكروا أن الشيخ ناصر قام بتعذيبهم شخصيا في مرافق وزارة الداخلية في المنامة (مثل سجن القلعة).

وأضاف أن محمد حبيب المقداد وهو معارض ومنتقد بارز للنظام اتهم الأمير بجلده وضربه هو وآخرين في جميع أنحاء أجسادهم لما يقرب من 12 ساعة بالإضافة إلى انتهاكات أخرى، ووصف بالدوفي الأدلة ضد الشيخ ناصر بالقوية لدرجة أنه في عام 2014، حكمت المحكمة العليا في لندن بتعليق حصانته الملكية بعد أن رفع لاجئ بحريني تحت اسم "إف إف" دعوى ضده متهما إياه بالتعذيب.

كذلك ركز النائب بالدوفي على قضية إنكار وإساءة معاملة المخاوف الطبية المتعلقة بالسجناء السياسيين المسجونين في المملكة، قائلا إن هؤلاء السجناء يواجهون صعوبة في الحفاظ على صحتهم ومعالجتها لأن الحراس غالبا ما يتصرفون بإهمال شديد تجاه احتياجاتهم، والعيادات الطبية تعاني نقصا حادا في الموظفين، والأدوية الروتينية لا تُدار بشكل صحيح، ومن الصعب جدولة الوصول إلى المرافق الطبية الخارجية، ومياه الشرب نادرة. وأورد بالدوفي تفاصيل كثيرة ودقيقة عن معتقلين ومعتقلات.

نشطاء سياسيون وحقوقيون بحرينيون قابعون في سجون البحرين (مواقع التواصل الاجتماعي)

ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب

ومنذ عام 2011، يقول التقرير، حرصت الحكومة البحرينية باستمرار على عدم وجود أي نوع من المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات وكبار المسؤولين. وقد ساعد ذلك بالتالي في ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب في البلاد داخل قوات الأمن.

وعلى الرغم من التوصيات التي أصدرتها اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، فإن إنشاء هيئات رقابة وطنية لحقوق الإنسان وبيانات صادرة عن النظام مفادها أن المسؤولين عن الفظائع التي وقعت في فبراير/شباط 2011 قد خضعوا للمساءلة، لم يتم فعل الكثير لتحقيق العدالة لأولئك الذين ارتكبوا أعمال عنف وتعذيب ضد المتظاهرين السلميين.

وتم تجاهل توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق إلى حد كبير أو لم يتم تنفيذها بشكل كاف، وكانت هيئات مراقبة حقوق الإنسان في البلاد واجهةً تم دعمها لخداع المجتمع الدولي بأن البلاد تتخذ خطوات للإصلاح.

علاوة على ذلك، لا يزال الأفراد رفيعو المستوى -مثل الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة - يكافؤون على ارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان بدلا من العقاب على أفعالهم.

الشهيد الشيخ جمال علي العصفور مؤسس "جماعة أنصار الشهداء"

الشهيد الشيخ جمال بن الشيخ علي بن محمد بن محسن العصفور، ولد في العام 1958م في فريق الحياكة بمدينة المحرق، ثم انتقل وعاش في قرية المعامير، درس المرحلة الابتدائية في مدارس البحرين ثم أكمل دراسته في مدارس الجمهورية العراقية في النجف الأشرف، ثم التحق بالدراسات الدينية في مدينة قم المقدسة مع والده، وعرف بالذكاء والتقدم في الدراسة، وتميز بالشجاعة حتى عندما كان وسط السجن حيث كان يحمل نفسية صلبة ودائم التفاؤل، وكان بشوشا كثير الابتسامة، له العديد من الأنشطة والمواقف ومنها:

تأسيس "جماعة أنصار الشهداء" في العام 1979م، التي تضامنت مع تحركات الشيخ محمد علي العكري، وكان الشهيد أحد أعضاء الوفد الشعبي الذي ذهب إلى الجمهورية الإسلامية مهنئا امام الامة الإمام الخميني(قدس) بانتصار الثورة المباركة.

قاد الشهيد إحدى أكبر التظاهرات الشهيرة في تاريخ البحرين في 29 من شهر رمضان اثر اعتقال بعض العلماء وهم: والده الشيخ علي والشيخ جاسم قمبر والشيخ محمد علي العكري.

اعتقل الشهيد جمال العصفور مع أعضاء "جماعة أنصار الشهداء" في شهر مارس 1981م، وقد داهمت أجهزة الإستخبارات مقرات "جماعة أنصار الشهداء"، وصادرت منها بعض الأسلحة والنشرات. كما أعلنت السلطات الرسمية آنذاك في وسائل اعلامها عن الحادثة.

تعرض هو وأصحابه لأشد أنواع التعذيب والتنكيل على يد الجلادين، وتمت إحالته للمحاكمة فمثل الشهيد وأعضاء من "جماعة أنصار الشهداء" أمام محكمة أمن الدولة وصدر حكم بالسجن لمدة سبع سنوات لجميع قيادات وأعضاء حركة جماعة أنصار الشهداء، وحينها هزأ الشهيد جمال العصفور بالقاضي قائلاً: نحن نتمنى الشهادة، وأنت تهددنا ببضع سنين.

استشهد الشهيد جمال العصفور في (19 اغسطس/آب 1981) متأثراً بالسم الذي وضع في طعامه بالسجن أثناء إفطاره في شهر رمضان المبارك، حيث اشتد به المرض، وانتشر السم في جسده ودمه، وكانت حاجته ماسه لتغيير دمه، على الفور سلمت وزارة الداخلية الشهيد الشيخ جمال العصفور إلى أهله مخافة أن يستشهد لديهم.

نقل إلى مستشفى السلمانية بالمنامة، وأطلق نداء عن حاجة الشيخ للدم، وتسارع الناس إلى المستشفى للتبرع بالدم، حينها منعت أجهزة الإستخبارات علاجه، مما اضطر أهله إلى نقله إلى مستشفى خاص (مستشفى البحرين الدولي) ، بعد يومين، انتقلت روحه الطاهرة إلى ربها في تاريخ 19 اغسطس 1981.

في اليوم التالي احتشد المئات في بلدة المعامير جنوب المنامة، وقد شيع الشهيد بمشاعر الغضب، وهتافات وشعارات تندد بالنظام الحاكم ورموزه، وانطلق تشييع الشهيد من قرية المعامير إلى مقبرة الشيخ سهلان في بلدة العكر، وما زال قبره مزاراً يقصده الناس.

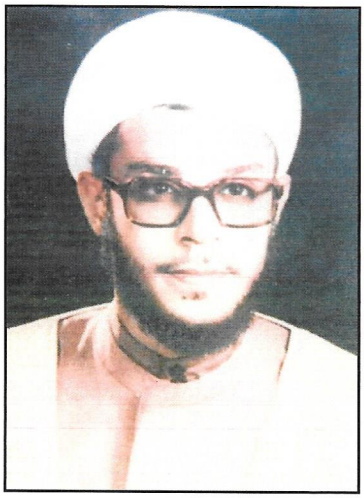

سياسات التجنيس السياسي في البحرين تثير سخطا في السعودية!

البحرين اليوم – المنامة

لم تعد تداعيات سياسات التجنيس السياسي في البحرين، تقتصر على البلاد بل امتدت لتشمل رويدا رويدا دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، وأولها السعودية حليف النظام الخليفي وحاميه والمدافع عنه.

فارتفاع معدلات البطالة وازمة السكن وعدة أزمات اجتماعية أخرى، خلفتها عمليات التجنيس السياسي الجارية في البحرين على قدم وساق، وفقا لمخطط مدروس تهدف من وراءه السلطات الحاكمة في البحرين، إحداث عملية تغيير ديموغرافي تحول السكان الأصليين إلى أقلية في بلادهم بحسب ما كشف تقرير البندر الشهير.

غير ان الأمر الذي لم يكن في الحسبان هو أن تمتد آثار هذه السياسة الكارثية إلى الجارة السعودية، التي تصاعدت فيها الأصوات الساخطة والمستنكرة لسياسات التجنيس التي تنتهجها البحرين، بعد أن أغرق مجنسون يمنيون حصلوا على جنسية البحرين، سوق العمل السعودي وتسببوا بأضرار اقتصادية على أهل البلد.

تداول عدد من المواطنين في السعودية أشرطة مصورة عبر مواقع التواصل الاجتماعي تؤكد تضرر بلادهم واستنكارهم لسياسة التجنيس التي تنتهجها البحرين، واصفين الأمر بالخطير بعد أن استثمر المجنسون في قطاع العقارات وفي سوق الذهب مما ألحق أضرارا بالسعوديين، داعين إلى وقف ما وصفوه بالعبث.

أثار هذا الوضع حفيظة السلطات السعودية قبل نحو عامين وزار وزير الداخلية السعودي حينها البحرين والتقى بنظيره في البحرين، الذي توعد حملة جنسية البحرين من استغلالها للإضرار بمواطني السعودية. ويتناقض هذا التعهد مع اتفاقية العمل الموقعة بين دول مجلس التعاون والتي تنظم عمل مواطنيها بين دولها، وهي تعكس تمييزا ضد حملة جنسية البحرين. لكن أحدا لم يتهم وزير داخلية البحرين بالتمييز!

وبالمقابل وعندما تتصاعد داخل البحرين الأصوات المطالبة بوقف التجنيس السياسي نظرا لأضراره الاقتصادية الكارثية على البحرانيين، تسارع أجهزة إعلام النظام ومرتزقته إلى إتهام تلك الأصوات بالعنصرية والتمييز وأن جميع حملة الجنسية متساوون أمام القانون، ولهم حق التمتع بجميع الحقوق! ولكن عندما يصل الأمر إلى إلحاق ضرر بحماتهم السعوديين فيرفع الخليفيون عقيرتهم ضد المجنسين متوعدين إياهم بالويل والثبور لأنهم نافسوا المواطنين السعوديين.

هذه السياسة الخليفية المزدوجة تثبت وبما لايدع مجالا للشك أن الهدف من سياسات التجنيس هي إلحاق أضرار اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية بالبحرانيين فقط، ولكن مالم يكن بالحسبان هو أن تصل تلك الأضرار لأسياد الخليفيين في السعودية، وحينها يعود الخليفيون إلى ضبط إيقاع هذه السياسة وحصر أضرارها داخل البحرين!

ومما يجدر ذكره أن هذه الضجة قد أثيرت على مجنسين يمنيين يعملون في السعودية أعدادهم محدودة قياسا إلى سكان المملكة الذي يناهز 27 مليون نسمة، وحينها يمكن تصور الضرر الذي تلحقه هذه السياسة بالبحرين التي يبلغ تعداد ساكنيها قرابة مليون ونصف مليون ومواطنيها نحو 600 ألف نسمة فيما تبلغ أعداد المجنسين فيها نحو 100 ألف مجنس!

وفي ظل الأزمة الاقتصادية التي يشهدها العالم بشكل عام والبحرين وبشكل خاص، سياسات التجنيس الجارية في البلاد منذ سنوات، لن تسهم إلا بتفاقم هذه الأزمة، ولا خيار أمام المواطنين الأصليين (سنة وشيعة) سوى خيار مناهضة هذه السياسة ورفع الأصوات المطالبة بوقفها بل وحتى إعادة النظر في من منحوا الجنسية خارج الضوابط التي نص عليها الدستور والقانون، فهؤلاء يحملون جنسية بلدانهم، بل وإن بعضهم لا يجيد التحدث باللغة العربية ولا تربط بعضهم الآخر أي رابطة بالبحرين سوى رابطة المال والامتيازات، والبحرين ليس بحاجة لأمثال هؤلاء في وقت المحن بل لأبناءها الأصليين!

الذكرى الـ 40 لاستشهاد جميل العلي: أربعون عاما من التعذيب الموثّق

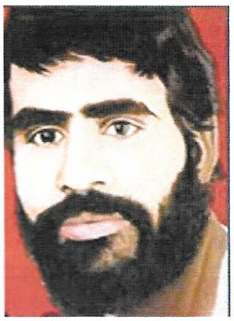

أربعون عاما من التعذيب الممنهج هو بعض ما لدى البحرانيين الاصليين (شيعة وسنة) من مبررات للسعي لانهاء الحقبة الخليفية السوداء. يمكن القول ان تصوير جسد الشهيد جميل العلي في مثل هذه الايام قبل أربعة عقود كان بداية لثقافة شعبية أسست لتوثيق التوحش الخليفي. فمنذ ذلك الوقت توفرت صور كثيرة للتعذيب الذي يمارسه الخليفيون بحق البحرانيين بدون توقف، وربما كان ذلك من بين دوافع اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق برئاسة المرحوم شريف بسيوني في العام 2011، لتأكيد ممارسة "التعذيب الممنهج" كسياسة ثابتة لدى الحكم الخليفي. فلا يستطيع احد إنكار وجود تلك السياسة التي تواصلت عبر العقود، والتي كان لشجاعة ذوي الضحايا واصدقائهم دور في توثيق مصاديقها. فقد تواصلت في التسعينات وأكدتها صور التعذيب الذي كشفته جثث الضحايا مثل سعيد الاسكافي وعلي أمين محمد وآخرهم في حقبة التسعينات، نوح خليل آل نوح. واستمرت تلك السياسة بعد فرض ميثاق الطاغية على البلاد في 14 فبراير 2001. وتظهر اجساد مناضلين مثل نبيل رجب وعباس العمران آثار التعذيب في العام 2006. وبعد اندلاع الثورة المظفرة في العام 2011 اظهرت صور الشهداء كريم فخراوي وزكريا العشيري وعبد الرسول الحجيري والسيد حميد السيد محفوظ وسواهم تواصل التعذيب الممنهج. وجاء برنامج بي بي سي هذا العام ليوثق مدى ما يصل اليه التوحش الخليفي في مجال التعذيب، اذ يظهر امرأتين بحرانيتين تتحدثان عن التعذيب الجنسي والاغتصاب الذي تعرضتا له في الطوامير الخليفية. والحديث هنا ليس عن جرائم تعذيب ارتكبت في الماضي بل عن ممارسات حدثت العام الماضي.

في 26 ابريل 1980 شنت العصابة الخليفية حملة اعتقالات واسعة طالت عشرات الشباب البحراني في إثر تظاهرة حدثت قبل اسبوعين من ذلك الوقت، منددة بجريمة إعدام المرجع الديني السيد محمد باقر الصدر في الثامن من ذلك الشهر. شملت تلك الحملة لاعتقال شباب مارسوا حق الاحتجاج السلمي شابا في الثالثة والعشرين من العمر، اسمه جميل علي محسن العلي من سكنة المنامة. وتصاعد قلق عائلته بعد انقطاع اخباره قرابة الاسبوعين. وبرغم مراجعة مراكز الامن التي كانت آنذاك تحت ادارة الضابط البريطاني الاستعماري إيان هندرسون، الا انها لم تعرف عن مصيره شيئا. وفجأة انتشر خبر غير معروف المصدر ان جثة الشهيد جميل العلي موجودة بثلاجة حفظ اجساد الموتى بمستشفى السلمانية. وفي 9 مايو هرع الشباب الغاضب الى ذلك المكان وانتزعوا الجثة. التصرف التاريخي الذي فعلوه انهم قاموا بتصويرها حيث كانت آثار التعذيب واضحة عليها: ثقوب ناجمة عن مخارز كهربائية، مناطق محترقة بالكي والصعق الكهربائي، أثارة سجائر اطفئت على الجسد ا لطاهر. شعر المواطنون انهم يواجهون وحشا كاسرا اسمه لا يؤمن بمباديء او قيم. كانت تلك الصور اولى الشهادات الدامغة للتعذيب الذي تحول الى سياسة ثابتة على مدى العقود الاربعة اللاحقة. وما اكثر الصور التي توثق ممارسات الخليفيين وهي جرائم ضد الانسانية.

من الامور التي حالت حتى الآن دون مقاضاة اي من الخليفيين بتلك الجرائم ما يلي:

اولا: الحماية التي توفرها دول بعينها للخليفيين، وتدافع عنهم في المحافل الدولية، الحقوقية والسياسية، وتمارس ابشع اساليب الكذب والدجل لمنع استهداف نظام التعذيب بالنقد او الشجب او المقاطعة. انها ظاهرة مقلقة لا يمكن ان تؤدي الى امن العالم واستقراره، لان التعذيب ظلم واضح، والظلم لا يؤدي لأمن البلدان والشعوب او استقرارها. هذه الدول اذا استمرت في هذا الدعم فانها تعتبر شريكة في الجرائم الخليفية بحق الابرياء.

ثانيا: هيمنة بعض القوى الغربية على القرار الدولي حتى في مجال حقوق الانسان التي اصبحت من اختصاص مجلس حقوق الانسان. هذا المجلس تسيطر عليه الحكومات وليس الشعوب، وقد فشل في اتخاذ اجراءات رادعة ضد الانظمة التي تنتهك حقوق الانسان وتمارس التعذيب. فلا يستطيع القيام بأي من ذلك الا بموافقة الدول الاعضاء، وهذه الدول تمارس توازنات غير شريفة، وتسعى لحماية بعضها البعض، وتحول دون ممارسة العدالة الدولية او قيام مجلس حقوق الانسان بدوره.

ثالثا: امتلاك الخليفيين، بدفع وتوجيه من الدول الداعمة لهم، منظمات "حقوقية" هدفها الاساس حمايتهم والتصدي للنشطاء الحقوقيين الحقيقيين، والتواصل مع الجهات الدولية، مستغلة الوفرة المالية واللوجستية التي يوفرها الخليفيون لهم بدون حساب. فما ان ترتفع الاصوات ضد ممارسات سلطات السجن، حتى تهرع لزيارات شكلية للسجون وبعدها تصدر "تقارير" تبريء ساحة الجلادين، وتروّج صورة غير حقيقية لاوضاع السجون، فتدعي نظافتها وتوفر العناية الصحية فيها، وحسن ادارتها والتسامح مع السجناء السياسيين وتوفير ما يحتاجونه من وسائل الراحة وما يحتاجونه من كتب، والاتصالات العائلية. هذه الدعاوى من ابشع اساليب التنكيل لانها دفاع عن الجلادين والقتلة وشهادات زور تساهم في استمرار المعاناة القاسية للسجناء. ولو كان هناك نظام عالمي عادل لاعتبر القائمين على تلك المؤسسات شركاء حقيقيين في الجرائم ضد الانسانية.

رابعا: عدم ارتقاء العمل الحقوقي المستقل الى مستوى الكفاءة التي تؤهله لرفع قضايا قضائية ضد المعذبين، ومطاردتهم اينما ذهبوا، ومحاصرة رموز العصابة الخليفية بالادلة الدامغة بشكل منهجي ومستمر.

خامسا: تحول نشاط حقوق الانسان الى مهنة يمارسها "الحقوقيون" الذين لا يسعى النظام السياسي الدولي الذي تديره الحكومات الفاسدة، لتحويلها الى نشاط جاد يفتقر الانسانية كشرط جوهري، والحرفية المستقلة البعيدة عن الخضوع للأملاءات التي يفرضها اعداء حقوق الانسان. مطلوب من الجهات الحقوقية الدولية امران: التمرد على الممارسة النمطية المفروضة من قبل زعماء الدول الكبرى، وامتلاك "أنيابا" تمكنها من اجبار الدول الراعية للتعذيب على تسليم جلاديها للقضاء الدولي، وعدم السماح للدول بالتملص من التزاماتها برفض التوقيع على البروتوكولات الخاصة التي تحميها من الالتزام والمحاسبة.

في الذكرى الاربعين لبدء توثيق ممارسات التعذيب، ثمة فرصة لمراجعة المسار الحقوقي في البحرين، بابعاده تدريجيا عن الأطر الدولية التي رسمتها الدول لمنع كفاءتها من جهة وتحييد نشطائها بمنعهم من ممارسة اي عمل فاعل لمواجهة الجلادين والمعذبين. لقد بلغ المشروع الحقوقي الدولي ذروته مع نهاية الحرب الباردة، عندما عقدت القمة الاولى والاخيرة لحقوق الانسان في فيينا في العام 1993. ولكن ما حدث بعد ذلك يمكن اعتباره انقلابا على المشروع الحقوقي، اذ بدأ التراجع عن الالتزامات الدولية ازاء هذه المنظومة، خصوصا بعد تحالف الحكومات الشريرة الاستبدادية في العالم مع ما يسمى "العالم الحر". فكانت الشعوب والمناضلون والنشطاء الحقوقيون ضحايا هذا التحالف غير المقدس. وما لم تحدث هزة حقيقية في الجسد الحقوقي الدولي، فستظل الحقوق شعارا فارغا من المضمون، يدغدغ عواطف الضحايا ولا ينتصر لهم، يصفق للنشطاء بيديه، ويستخدم تلك اليدين لمنع الجلادين من الحساب والمساءلة والسقوط. والأمل ان تكون آثار التعذيب على جسد الشهيد جميل العلي حافزا للنشطاء لاعادة النظر في عملهم بما ينسجم مع مطالب التغيير كشرط جوهري لمنع انتهاكات حقوق الانسان. فلا يمكن ان تحترم حقوق الانسان في ظل نظام استبدادي، فهذا مستحيل ومن يصر عليه انما يمارس هراء وسفسطة لاضاعة الوقت والجهود وحرف مسار العمل الحقوقي الفاعل.

حركة احرار البحرين الاسلامية

8 مايو 2020

في عيد الفطر تجلت مشاعر الحرية

البقية من صفحة 1

اصبحت زيارة قبور الشهداء ايام الاعياد عادة منذ الانتفاضة المباركة في التسعينات. فتلك الزيارات تعمّق الشعور بالانتماء للوطن والشهداء، وتُشعر ذويهم بالتضامن المجتمعي، وتعمّق لديهم مشاعر الفخر. فبرغم غياب فلذات أكبادهم عن هذه الدنيا فانهم أحياء بعطائهم وذكرهم وان دماءهم عنوان حياة متواصلة. ولمنع ذلك كثيرا ما سعى الطغاة لإخفاء قبور الشهداء وإزالة آثارهم. وطرح اصحاب المشروع الاموي مقولة عدم جواز زيارة القبور والاضرحة لان تلك الزيارات تجعل الشهادة عنوانا لخلود الشهيد واستحضار افكاره واحتذاء أثره. وما اكثر العلماء والخطباء الذين اعتقلوا بسبب تعبيرهم عن موقف او رأي علمي او بحث تاريخي رفضوا فيه الانقلاب الاموي على دين محمد بن عبد الله. لذلك اصبح هناك تاريخان للمسلمين: احدهما كتبه الطغاة واصبح مقدسا لديهم ولدى اتباعهم، وآخر خطته دماء الشهداء، واصبح منارا للثائرين ودعاة الاصلاح.

كان شهر الصوم هذا العام متميزا عما ألفه الصائمون في الاعوام الفائتة. ففي ظل وباء فيروس كورونا تلاشت مظاهر الاجتماع البشري، فمنعت التجمعات على كافة الصعدان، الاجتماعية والدينية والرياضية. ولكن ذلك لم يمنع المواطنين من مواصلة فعالياتهم النضالية. فاكتظت وسائل التواصل الاجتماعي بالنداءات لاطلاق سراح المعتقلين السياسيين الذين يرفض الطاغية اخلاء سبيلهم برغم بدء انتشار المراض في طوامير التعذيب التي نصبها للتنكيل بالبحرانيين. انطلقت المطالبة بعد ان تصاعد قلق اهالي السجناء على مصير اولادهم الذين قضى بعضهم اكثر من تسعة اعوام وراء القضبان. وقد وفرت وسائل التواصل الالكتروني مساحة جيدة للتفاعل مع قضية المعتقلين. وقد نجحت قبل ذلك في إرغام الطاغية على الاستسلام امام اصرار الشعب على إعادة البحرانيين العالقين في ايران، بعد رفضه التام لذلك. وكان عبيده بمجلس الشورى قد عبروا عن توحشهم وافتقادهم ابسط المقومات الاخلاقية والانسانية عندما دعوا لعدم اعادة البحرانيين الاصليين، بينما لم يعترضوا على استقدام آلاف العمالة الاجنبية السائبة التي اصبحت الآن بؤرة لانتشار حالات الاصابة بالوباء. من هنا ادرك الكثيرون عدم جدوى التعويل على الخليفيين وما أقاموه من مؤسسات تحولت لأبواق دعائية لنظامهم المتوحش. فما جدوى مؤسسات يديرها السفاحون والقتلة؟ ما الذي جناه المواطنون من المؤسسات الخليفية التي أنشئت لتكون ابواقا لتمجيد النظام التوارثي الاستبدادي ولتكون اداة قمع ضد الوطن والشعب. ومن هذه المؤسسات مجلس الطاغية بشقيه المعيّن والمنتخب، وهيئة التظلمات والهيئة الوطنية لحقوق الانسان بالاضافة لوسائل الاعلام وأجهزة الامن والقضاء. انها جميعا ادوات قمعية يستخدمها الخليفيون للانتقام من السكان الاصليين (شيعة وسنة). الامر الايجابي ان هذه المؤسسات فشلت في توفير الغطاء الذي كان يسعى الطاغية لاستخدامه لتغطية جرائمه، فاصبحت المنظمات الدولية تنتقدها بقوة وتطالب باصلاحات سياسية حقيقية. اما الثوار فقد تولدت لديهم قناعة راسخة باستحالة اصلاح نظام البغي الخليفي. فلا يمكن ان يتحول الاستبداد الى ديمقراطية الا بعد التخلص من المستبدين، ولا يمكن ان يتحول الجلاد الى رائد من رواد حقوق الانسان، ولا يستطيع القاتل ان يضمّد جراح ضحاياه. لذلك اعتبرت القوى الثورية المطالبة بـ "اصلاح" الحكم الخليفي او الدعوة لـ "الحوار" معه إضاعة للوقت وتبديدا للجهود، وتبريرا لبقائه. لقد اعلنت غالبية الشعب طلاقا ابديا مع الخليفيين، وهو شعار رفعته والدة الشهيد الاول للثورة، علي عبد الهادي مشيمع، بعد ان ضرج فلذة كبدها بالدماء قائلة: يا حمد احنا شايلينك شايلينك. قد يعتبر البعض هذه الكلمات تعبيرا عن حرقة أم لفقدها فلذة كبدها، ولكن الحوادث اللاحقة اكدت هذا المنحى، فاصبحت الدعوات لاي حوار مع الخليفيين ممجوجة ومرفوضة، الا في حالة واحدة: التفاوض على كيفية تسليم السلطة للشعب. هذه بعض حقائق الوضع التي تجلت لدى النشطاء في عيد الفطر المبارك الذي ندعو الله ان يجعله نقطة تحول في المسار البحراني للوصول الى نظام سياسي يكون الشعب فيه مصدر السلطات جميعا، وصاحب الكلمة الفصل في الامور، وما ذلك على الله بعزيز.

يا أحفاد المنذر

سلامٌ عليكم يا كرامَ الخصائلِ ... حملتم لنا أمجادَ بكرِ بنِ وائلِ
فآمنتمُ إذ ضلّ قومٌ ببغيهم ... وسلّمتمُ للمسلمين الأوائل
فتحتم قلوبا آمنت وتطهّرت ... وأظهرتمُ ما في قولكم من عقائل
وعانقتمُ الجوزاءَ فخرًا بدينكم ... وطُرتم مع الاملاكَ بين الخمائل
لكم في الوغى بأسٌ وفي الحرب صولةٌ ... وإنّ لكم في السلمِ أحلى الفضائل
فكان ابنُ ساوى للرسالة حاضنًا ... وعدلاً قضى ما بينكم في المسائل
أتاه العلاءُ الحضرميُّ مبشرا ... تأبّط من ياسين أحلى الرسائل

تعالوا الى الاسلامِ هيّا، فعدلُه ... سيُصلح من أحوالكم كلَّ مائل
فواللهِ قد فزتم بدينِ محمد ... سلاما، بلا حربٍ بدونِ غوائل
وكان ابن ساوى بالعدالة قائما ... رأيتم به رمزا لحسن الفعائل
سجدتم لربّ الراقصات تذللا ... ولم تنكصوا يوما بقولةِ قائل
دعاكم الى الاسلام داعٍ الى الهدى ... رسولٌ من الرحمنِ، حلوُ الشمائل
فطوبى لسَمّاع وطوبى لقائلٍ ... ومرحى لمن عن دِينِه جِدُّ سائل
وقفتم بوجه الحاقدين وحزبِهم ... وأعطيتمُ الإسلام صفوَ النخائل
رفضتم طغاةَ الجاهلية كلّهم ... وبعد رسولِ الله حكمَ العوائل

ستبني نظامًا في أوالَ جهودكم ... وتغرس في البحرين أحلى الفسائل
وتصنع للأجيال مجدا مؤثلا ... وتقتلعُ الطاغي بكل الوسائل
فما كان من عندَ السماء مقدسٌ ... لدينا، وما حُكمُ الإلهِ بزائل
فأنتم بعون الله عزمٌ وقوةٌ ... ولستم وان همّوا بكم، بالقلائل
وأنتم برغم الظالمين فُتوّةٌ ... ومِن عزمكم ليس العدوُّ بنائل
اذا ما أثير النقعُ كان شبابُكم ... هناك مُكِرًّا بالسيوف القوائل
حرائركم ما زلن عنوان ثورة ... ولسن، وإن عمّ البلا بالحوائل
ستكتب تاريخ البلاد دماؤكم ... وتهزم من يسعى لكم بالحبائل